شروط واحكام
التمويل الشخصي

يشار فيما يلي من الشروط والاحكام الشاملة لكل منتجات التمويل الشخص

- البنك العربي الوطني (شركة مساهمة سعودية) ب (الطرف الاول)
- العميل ب (الطرف الثاني)

1. يقدم الطرف الثاني الضمانات التالية لضمان سداد الدين وفق الشروط والأحكام التالية:

أ. يلتزم الطرف الثاني بتحويل الراتب الخاص به - أو راتبه التقاعدي إذا كان متقاعدا - و أية مزايا وظيفية أخرى بما فيها مستحقات نهاية الخدمة إلى حسابه لدى الطرف الأول وفق إجراءات تحويل الراتب المعتمدة من قبل الطرف الأول وأن لا يقوم الطرف الثاني بسحبه نقدا أو منح وكالة شرعية أو تفويض لأي شخص آخر لاستلامه و أن لا يقوم بتحويله إلى أي جهة اخرى او أي بنك آخر حتى السداد الكامل والنهائي لكافة الأقساط والمبالغ المستحقة عليه» ويتعهد الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول بأية تغييرات قد تطرأ على وضعه الوظيفي؛ و يشمل ذلك نقله من إدارة الى إدارة أخرى أو من جهة عمل الى أخرى أو أن يحال للتقاعد بطلب منه أو حسب الأنظمة المعمول بها.

ب. في حال تم إحالة الطرف الثاني للتقاعد أثناء فترة سريان عقد التمويل» فإنه يحق للطرف الأول - دون إشعار الطرف الثاني - إعادة جدولة مديونية الطرف الثاني بحيث يتناسب مبلغ القسط الشهري مع نسبة الاستقطاع الشهري من راتب الطرف الثاني التقاعدي المقيد في حسابه لدى الطرف الأول؛ دون زيادة مبلغ المديونية.

ج يفوض الطرف الثاني الطرف الأول بمراجعة مصلحة معاشات التقاعد أو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في حالة إحالته للتقاعد قبل سداد الأقساط المستحقة عليه لتسلم المعاش التقاعدي أو طلب تحويله مباشرة إلى حساب الطرف الثاني لدى الطرف الأول وذلك حتى السداد الكامل والنهائي لكافة الأقساط والمبالغ المستحقة عليه موقع حسب الأصول.

د. سند لأمر بكامل مبلغ المديونية ووفق النماذج المعتمدة من قبل الطرف الأول موقع حسب الاصول.

2. تخضع عملية السداد بموجب هذا العقد للشروط التالية:

أ. في حال مماطلة الطرف الثاني عن سداد ثلاثة أقساط متتالية أو خمسة أقساط متفرقة في تواريخ استحقاقها تصبح كافة الأقساط حالة ومستحقة السداد على الفور دون سابق إنذار أو حكم قضائي وسيقوم الطرف الأول إدراج وعرض تفاصيل العلاقة الائتمانية الخاصة بالطرف الثاني لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية أو لدى أي جهة أخرى توافق عليها البنك السعودي المركزي (ساما).

ب. يلتزم الطرف الثاني في حال تأخر عن سداد أي قسط في تاريخ استحقاقه بموجب عقد التمويل بأن يدفع 75 ريال عن كل قسط للطرف الأول غرامة تأخير يصرفها الطرف الأول في الأعمال الخيرية بعد خصم تكاليف التحصيل وقد فوّض الطرف الثاني الطرف الأول باقتطاعها من حسابات الطرف الثاني لدى الطرف الأول.

ج. في حال توقف تحويل راتب الطرف الثاني لحسابه لدى الطرف الأول فإنه يحق للطرف الأول وفقا لتقديره المطلق اتخاذ الإجراءات التالية:
اعتبار كافة الأقساط حالة ومستحقة السداد على الفور.

1. مراجعة جهة عمل الطرف الثاني والمطالبة بتحويل راتبه من جديد لحسابه لدى البنك العربي الوطني.
2. في حال انتهاء خدمات الطرف الثاني فإنه يحق للطرف الأول وفقا لتقديره المطلق استقطاع كافة الأقساط المستحقة وغير المستحقة
3. من كافة مستحقاته والتي قد تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - مكافئة نهاية الخدمة؛ الإجازات؛ مكافئات» وأية بدلات أخرى.

د. في حال عدم تحصيل/ صرف الشيك وسداد مديونية الطرف الثاني تجاه الجهة الدائنة خلال فترة أقصاها 60 يوم من تاريخ هذا العقد » يحق للطرف الأول إلغاء العقد والشيك دون شعار الطرف الثاني أو إنذاره » ويتعهد الطرف الثاني بإعادة أصل الشيك للطرف الأول على الفور.

3. يفوض الطرف الثاني الطرف الأول بأن يقيّد على أي حساب باسمه لدى الطرف الأول ما يطلب الطرف الأول من سندات لأمر أو كمبيالات مخصومة أو أقساط تمويل وسوف تعتبر جميع الحسابات الخاصة بالطرف الثاني بغض النظر عن نوع عملتها بمثابة حساب واحد ويحق للطرف الأول وبدون إشعار مسبق أن يقوم بدمج أو توحيد جميع حسابات والتزامات الطرف الثاني واستخدام أو تحويل أية مبالغ دائنة في أي من تلك الحسابات و/ أو أية مبالغ تستحق من الطرف الأول للطرف الثاني لسداد مديونية الطرف الثاني وأية مديونية للطرف الأول تستحق على أية حسابات أخرى أو نتيجة لأية معاملة أخرى سواء كانت تلك المديونية فعلية أو طارئة.

4- يوافق الطرف الثاني على أن يقوم الطرف الأول وفقاً لتقديره المطلق بتسجيل صوته أثناء أي اتصال يتم فيما يخص هذه الاتفاقية و العمليات المرتبطة بها و استعمال هذا كإثبات قاطع ونهائي في حال نشوء نزاع قضائي.

5- يحق للطرف الأول التنازل عن بعض أو كل حقوقه المترتبة له بموجب عقد التمويل لأي جهة وفقاً لتقديره ودون الحصول على موافقة مسبقة من الطرف الثاني.

6- في حال اضطرار الطرف الأول لإقامة دعوى ضد الطرف الثاني يلتزم الطرف الثاني بدفع جميع النفقات والرسوم والمصاريف التي يتكبدها الطرف الأول مع أتعاب المحاماة.

7- تخضع هذه الاتفاقية لأنظمة المملكة العربية السعودية وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية ويتم تسوية أي نزاع بين البنك والعميل بواسطة لجنة تسوية المنازعات المصرفية.

كلفة الأجل: وهي النسبة المستخدمة لحساب إجمالي الربح بناءً على المبلغ الأساسي للتمويل وعدد السنوات كالآتي:

المبلغ الأساسي * كلفة الأجل * عدد السنوات

الرسوم الادارية: يتحمل الطرف الثاني سداد رسم للطرف الأول لتغطية تكلفة اجراءات طلب التمويل حسب الموضح في طلب التمويل.

الربح التجاري: يتحمل الطرف الثاني سداد ربح تجاري للطرف الاول وذلك بمثابة ربح للطرف الاول من خلال بيع السلعة للطرف الثاني.

معدل النسبة السنوية: هو معدل الخصم الذي تكون فيه القيمة الحالية لجميع الاقساط و الدفعات الاخرى المستحقة على الطرف الثاني التي تمثل اجمالي المبلغ المستحق سداده من الطرف الثاني؛ مساوية للقيمة الحالية لدفعات مبلغ التمويل المتاحة للطرف الثاني وذلك في التاريخ الذي يكون فيه مبلغ التمويل او اول دفعة منه متاحا للطرف الثاني.

القسط/ مبلغ السداد الشهري: يتعين على الطرف الثاني دفع قسط شهري يتكون من رأس المال والربح و الربح التجاري. ويتم احتسابه كالاتي:

القسط الشهري - (مبلغ التمويل مع الربح التجاري + إجمالي الربح) / مدة التمويل بالأشهر

مثال: تمويل بمبلغ 60,000 ريال وهامش الربح 1,5% عدد السنوات (5) عندها يكون القسط الشهري 1,075 ريال و الرسوم الادارية 600 ريال (بالإضافة إلى قيمة الضريبة المضافة) و الربح التجاري 761 ريال و معدل النسبة السنوية % 3,88

9-يحق للطرف الثاني إلغاء طلب التمويل بموجب اشعار مكتوب يرسله للطرف الأول خلال فترة (10) أيام من تاريخ تنفيذ عقد التمويل»

شريطة عدم سحبه كل أو أي جزءٍ من مبلغ التمويل او حصوله على كل أو أي جزءٍ من السلعة او الخدمة محل التمويل وعدم صرف/تحصيل شيك سداد المديونية من قبل الجهة الدائنة وإعادة أصل الشيك للطرف الأول, ويتعهد الطرف الثاني بتعويض الطرف الاول عن أية خسائر يتكبدها نتيجة إلغاء طلب التمويل وأي رسوم يدفعها الطرف الاول لصالح طرف ثالث نيابة عن الطرف الثاني.

10-يحق للعميل ايقاف استقبال المواد التسويقية من خلال الرسائل النصية SMS عند تقديم طلب التمويل الشخصي وذلك من خلال تعبئة نموذج تحديث بيانات العميل.

11- تعتبر جميع الحسابات المفتوحة باسم الطرف الثاني أو التي تفتح باسمه مستقبلاً لدى الطرف الأول أو شركة العربي للاستثمار أو أي من فروعه أو الشركات التابعة له أو الشركات الشقيقة أو تلك الشركات التي يكون الطرف الأول مساهما فيها أو يمتلك حصصا فيها ضامنة لبعضها البعض بصرف النظر عن مسمياتها. وللطرف الأول في حال عدم وفاء الطرف الثاني بالتزاماته الحق في دمج أو توحيد هذه الحسابات كلها أو بعضها وله أن يخصم الرصيد الدائن من أي منها سداداً للرصيد المدين بموجب هذه الاتفاقية أو غيرها أو تجميد الرصيد الدائن في أي منها حتى يقوم الطرف الثاني بالوفاء بكافة التزاماته للطرف الأول.

12- تعتبر جميع الأموال والأوراق المالية والتجارية المودعة أو التي ستودع مستقبلاً باسم الطرف الثاني لدى الطرف الأول أو شركة العربي لاستثمار أو أي من فروعه أو الشركات التابعة له أو الشركات الشقيقة أو تلك الشركات التي يكون الطرف الأول مساهما فيها أو يمتلك حصصا فيها ضماناً وتأميناً لكافة التزامات الطرف الثاني للطرف الأول دون حاجة إلى إقرار خاص بذلك ويكون للطرف الأول الحق في

الحصول على مستحقاته واستيفاء دينه مباشرة من الأموال المشار إليها بطريق المقاصة بالأولوية والأفضلية على أي دائن آخر دون حاجة لتنبيه أو إخطار أو إجراء قانوني

13-للطرف الأول الحق في أن يطالب الطرف الثاني بأي مبلغ من المبالغ المستحقة له في ذمته ولا يعتبر عدم مطالبة الطرف الأول بها في تاريخ الاستحقاق من قبيل إمهال الطرف الثاني أو من قبيل التنازل عن حقوقه؛ ويقر الطرف الثاني ويوافق على أن للطرف الأول دائماً أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل له تحصيل حقوقه منه بما في ذلك الحجز على مستحقاته لدى المؤسسات الخاصة والدوائر الحكومية بما يساوي المبالغ المستحقة له في ذمة الطرف الثاني وطلب سدادها ولو بعد انقضاء مواعيد الاستحقاق.

14-للطرف الأول الحق المطلق في تحويل حقوقه الناتجة عن هذه الاتفاقية كلها أو بعضها إلى من يشاء دون توقف على رضاء الطرف الثاني.

15-لا يحق للطرف الثاني أن يحول التزاماته المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية إلى أي جهة أخرى دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول.

16- يتعهد الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول خطياً بأي تغيير يطرأ على عنوانه أو مكان سكنه أو مكان عمله فور حدوث التغيير. كما يتعهد الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول خطيا إذا أنهى عمله لدى صاحب العمل لأي سبب من الأسباب.

17-لا يترتب على عدم صحة أي مادة أو نص في هذه الاتفاقية أو عدم جواز الوفاء به حسب الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية عدم صحة المواد و النصوص الأخرى في هذه الاتفاقية.

18-كل اشارة الى تاريخ أو مدة يجب تفسيرها أينما وردت بهذه الاتفاقية على أساس التقويم الهجري(حسب تقويم أم القرى).

19-في حال مخالفة الطرف الثاني لأي من شروط وأحكام العقد و/ أو مخالفة الأنظمة ذات الصلة المعمول بها في المملكة العربية السعودية؛, عندها تصبح كافة الأقساط والدفعات حالة وواجبة السداد على الفور ويحق للطرف الأول إلغاء هذا العقد وإشعار الطرف الثاني خطياً ومطالبة الطرف الثاني بسداد كافة الأقساط وما يترتب عليها من رسوم وعمولات ومصاريف ويلتزم الطرف الثاني بتعويض الطرف الأول عن أي أضرار وخسائر يتكبدها الطرف الأول نتيجة تلك المخالفات» ويحق للبنك اتخاذ كافة الإجراءات النظامية والتنفيذية لاستيفاء مستحقاته

20- يعتبر الطرف الثاني مخلاً بالتزاماته وتعهداته المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية وتكون جميع الأقساط مستحقة الأداء فورا في أي من

الحالات التالية:

أ- إذا أخل أو تأخر في تنفيذ أي التزام من التزاماته وتعهداته المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية.

ب- إذا تبين في أي وقت عدم صحة البيانات أو المستندات التي قدمها الطرف الثاني لغرض إبرام هذه الاتفاقية بما يؤثر على حق الطرف الأول.

ج- إذا أدين في أية جريمة جنائية أو اتضح أنه متورط في أية قضية بما يؤثر على حق الطرف الأول.

د- إذا أنهى الطرف الثاني عمله الحالي لدى جهة العمل أو في حالة إنهاء خدماته من قبل جهة العمل لأي سبب من الأسباب ما لم يقدم الضمانات التي يراها البنك.

ه إذا أخفقت جهة العمل في الوفاء بأي التزام قد تم التعهد بخصوصه في هذه الاتفاقية أو إذا توقف تحويل راتب الطرف الثاني للطرف الأول لأي سبب من الأسباب.

21-في حال رغبة الطرف الثاني بالسداد المبكر لكامل المديونية فإنه يحق للطرف الأول احتساب أرباح الثلاثة أشهر التالية لتاريخ السداد المبكر بالإضافة إلى الرصيد المتبقى من المبلغ الأساس دون تحميل الطرف الثاني أي رسوم أخرى كما يحق للطرف الثاني سداد جزء من المديونية بشرط ان يكون مبلغ السداد مساوي للقسط الشهري او مضاعفاته.

الشروط الخاصة بالمنتجات

تمويل التورق

يلتزم الطرف الثاني بتسلم بضاعته التي اشتراها من الطرف الأول وذلك من مخازن طرف ثالث خلال عشرة أيام من تاريخ العقد

وفي حال تأخره عن ذلك فإنه يلتزم للطرف الثالث بأجرة يومية لقاء بقاء البضاعة عنده بمقدار 150ريالاً إلا أن يتنازل الطرف الثالث عن ذلك.

تمويل البنك العربي الوطني (anb) بالأسهم المحلية

- يقر الطرف الثاني و يقبل بأن الاستثمار في الأسهم يحمل في طياته مخاطر الخسارة و فرص الربح كما يقر بأن قرار الشراء و/أو البيع قراره وحده و لا يستند على توصية من الطرف الأول ولا على مصادقته أو نصيحته وإنما يتحمل الطرف الثاني وحده إتخاذ قراراته في هذه الاتفاقية وما يترتب عليها من آثار. كما يقر الطرف الثاني بأن الطرف الأول قد أطلعه على كافة المخاطر المرتبطة بعمليات الاستثمار في الأسهم بما في ذلك احتمال تحقق خسارة عليه وأنه يدرك ويتفهم هذه المخاطر. و يلتزم الطرف الثاني بدفع الرسوم و جميع الضرائب (إن وجدت) المترتبة على انتقال الأسهم إليه بطريق الشراء وتصرفه بها بالبيع إلى طرف آخر. ويلتزم الطرف الثاني بسداد المديونية المستحقة عليه والوفاء بجميع التزاماته بموجب هذه الاتفاقية في المواعيد المحددة. وفي حال تأخر الطرف الثاني أو فشله في تسديد أي قسط أو أي جزء منه أو الوفاء بأي من التزاماته المترتبة بموجب هذه الاتفاقية يحق للطرف الأول اتخاذ كافة الاجراءات النظامية التي تخوله استيفاء حقه دون انذار الطرف الثاني أو اشعاره.

- إذا أخل الطرف الثاني بوعده الشراء و ذلك بامتناعه عن إتمام الشراء بعد تملك الطرف الأول للأسهم فيحق للطرف الأول بيع الأسهم لأي طرف آخر و تحميل الطرف الثاني الخسارة التي تحملها إن وجدت وإذا لم يتحمل الطرف الأول خسارة في بيع الأسهم فليس على الطرف الثاني التزام بالتعويض و إذا زاد ثمن الأسهم عند البيع عن ثمن ما قامت به الأسهم نكون الزيادة من حق الطرف الأول وليس للطرف الثاني المطالبة بها أو بشيء منها.

- يقر الطرف الثاني بأنه في حالة عدم قدرة الطرف الأول لشراء الأسهم لصالحه لأي سبب كان فإنه لا يترتب على ذلك أي مسؤولية أو التزام على الطرف الأول.

الرسوم والعمولات:

رسوم إدارية	1,00% من مبلغ التمويل أو 5,000 ريال ايهما أقل + قيمة الضريبة المضافة
رسوم التأخير في السداد	75ريال عن كل شهر
رسوم سداد مبكر	كلفة الاجل للأشهر الثلاثة التالية للسداد (فقط لعقود التمويل المنفذة من تاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١٤)

الفقرة(1) | تتم الموافقة على طلب التمويل الشخصي بصفة نهائية عن طريق إدارة التمويل الشخصي في مدينة الرياض لدى البنك العربي الوطني وحيث أن مستندات التمويل توقع لدى فروع البنك المختلفة والمنتشرة في أنحاء المملكة يمكن أن تؤدي المدة الزمنية اللازمة لإرسال الوثائق والمستندات من الفروع إلى إدارة التمويل الشخصي ومعالجتها إلى حدوث تغييرات على تاريخ بداية ونهاية عقد التمويل.

الفقرة(2) | على الرغم من قيام فروع البنك العربي الوطني بالتحري مبدئياً عن أهلية العميل للحصول على تمويل شخصي وفقاً للمعايير المعمول بها لدى البنك» إلا أن إدارة التمويل الشخصي بالرياض تتمتع بسلطة اتخاذ القرار النهائي للموافقة على منح التمويل الشخصي من عدمه.

الفقرة(3) | قيمة التمويل الفعلية هي تلك القيمة التي يقوم البنك بالموافقة على منحها للعميل. أما قيمة القسط الشهري فهي تلك القيمة التي تقتطع من حساب العميل في تاريخ/تواريخ الاستحقاق الواردة في جدول السداد حيث يتوجب مقارنته ذلك بكشف الحساب الجاري للعميل.

الفقرة(4) | يلتزم العميل بفتح حساب لدى البنك العربي الوطني ويفوضه بحسم الأقساط الشهرية من حسابه لدى البنك في تواريخها المحددة في جدول السداد.

الفقرة(5) | ابهذا أوافق على تزويد البنك العربي الوطني بأي معلومات أو بيانات تطلب مني لتأسيس حسابي لديهم و/أو لمراجعته و/أو لإدارته وأفوضهم بأن يحصلوا على ما يلزمهم أو يحتاج إليه من معلومات تخصني أو تخص حسابي المذكور أو أي حساب آخر يكون لي لديهم من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية و/أو أن يفصحوا عن المعلومات الخاصة بي وبحسابي المذكور أو أي حساب آخر يكون لي لديهم للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية و/ أو لأي جهة أخرى توافق عليها البنك السعودي المركزي (ساما).

الفقرة(6) | يقر العميل بأنه قرأ وفهم الشروط والأحكام الواردة في طلب التسهيلات والتزم بالتقيد بها وأقر بأن جميع البيانات التي ذكرها صحيحة وموثوقة؛ كما يقر بحق البنك العربي الوطني بتعديل أحكام وشروط هذا الطلب من وقت لآخر. وبهذا فإن العميل يفوض البنك العربي الوطني أو خلفائه أو المتنازل لهم لمراجعة سجله الائتماني الموجود لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) وكذلك مراجعة سجله الوظيفي أو أي معلومات أخرى من أجل الموافقة أو رفض طلبه أو خدمة حسابه وإدارة العلاقة معه: كذلك يفوض البنك العربي الوطني أو خلفائه أو المتنازل لهم تفويضاً كاملاً بإعطاء أي معلومات "بالقدر المسموح به نظاماً" إلى (سمة) أو أي جهة أخرى توافق عليها البنك السعودي المركزي (ساما). ،يقر بأن أي تغييرات يقوم بإجرائها على طلب التسهيلات لن ترتب أي آثار قانونية

الفقرة (7) | سوف يقوم البنك بإشعار العميل بأي تغيير في هذه الشروط والاحكام وتعتبر التغيرات نافذه بعد انقضاء (30) يوم من تاريخ اشعار العميل.

الفقرة (8) | يقر العميل بما يلى:

يكون العميل مسؤولاً مسؤولية كاملة عند استخدامه للخدمات أو الأموال أو السلع المقدمة من البنك خلافاً للأغراض التي صرح بها العميل والمحددة وفق شروط وأحكام الاتفاقية.

يعتبر العميل مسؤولاً مسؤولية كاملة عن صحة البيانات والمعلومات المقدمة للبنك كما يعد العميل مسؤولاً عن أي عملية غش أو احتيال أو تحريف تكتشف من البنك ويحق للبنك مطالبة العميل بسداد جميع المستحقات وكذلك التعويض عن جميع الأضرار المترتبة وإبلاغ الجهات التنفيذية والقانونية المختصة البنك السعودى المركزى (ساما). و يحق للبنك إدراج العميل بالقوائم الداخلية نتيجة لعملية الاحتيال واتخاذ جميع الإجراءات القانونية والقضائية لحماية مصالحه.

الفقرة(9) | كلفة الاجل - مبلغ التمويل x هامش الربح x عدد سنوات التمويل

الفقرة(10)| يلتزم الطرف الاول بإرسال كشف حساب ربع سنوي للطرف الثاني في حال كانت جميع بيانات الاتصال بالطرف الثاني محدثة و صحيحة.

الفقرة(11) | شروط تطبيق كلفة الاجل:
1. كلفة الاجل تخصم شهريا كجزء من القسط الشهري.
2. في حال السداد المبكر لكامل المديونية» فإنه يحق للطرف الأول احتساب أرباح الثلاثة أشهر التالية لتاريخ السداد المبكر كحد اقصى.
3. بإمكان الطرف الثاني الرجوع لجدول السداد لمعرفة تفاصيل كلفة الاجل.

الفقرة (12) | استناداً على مبدا (المبدأ 2: الإفصاح والشفافية) المذكور في مبادئ حماية عملاء المؤسسات المالية رقم 44006639 لسنة 2022 حيث نص على (على المؤسسة المالية التأكيد من وضوح وسهولة فهم معلومات الخدمات و المنتجات المقدمة للعملاء ، بحيث تكون محدثة وواضحة و مختصرة و دقيقة وغير مضللة، ويمكن الوصول لها دون عناء خصوصاً شروطها و ميزاتها الرئيسة ، كما يجب أن تشمل إيضاح حقوق و مسؤوليات كل طرف و تفصيل الأسعار و العمولات التي تتقاضاها المؤسسة المالية و الضرائب المترتبة عليها و الاستثناءات و الغرامات و أنواع المخاطر و المنافع الرئيسية و الآلية إنهاء العلاقة وما ترتب عليها ، و إضافة إلى توفير معلومات عن المنتجات و الخدمات البديلة المقدمة من المؤسسة المالية) لذلك تم التنويه.